

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4 كانون الثاني/يناير - 28 كانون الثاني/يناير 2022

## تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جمهورية الصين الشعبية

### التقرير المقدم من الصين

1 - على النحو الذي دعت إليه خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 (المشار إليها فيما يلي باسم "معاهدة عدم الانتشار")، اجتمعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في تلك المعاهدة في بيجين في 30 كانون الثاني/يناير 2019 وفي لندن في 13 شباط/فبراير 2020، واتفقت على مواصلة اتباع الإطار المشترك المتفق عليه في عام 2013 لتقديم التقارير الوطنية إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وذلك الإطار، الذي تستخدمه الدول النووية الخمس لصياغة تقاريرها الوطنية، يوفر عناوين مشتركة ويقدم معلومات ذات صلة على هذا الأساس، بينما يغطي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وهي: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

2 - وتولي الصين أهمية كبيرة لمركز معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين الدوليين، وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة المتمثلة في منع انتشار الأسلحة النووية، والنهوض بعملية نزع السلاح النووي، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والصين ملتزمة بمسار التطوير السلمي، وتشجع بنشاط بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية. وبهذه الروح، ستواصل الصين اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ مفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام للأمن العالمي مع التمسك بقوة بسلطة معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها وعالميتها، بغية تقديم مساهمتها الواجبة في صون السلم والأمن الدوليين.

3 - ووفقاً للمتطلبات ذات الصلة لمؤتمري الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عامي 2000 و 2010، تقدم حكومة جمهورية الصين الشعبية، بهذا، السرد التالي لتنفيذها لمعاهدة عدم الانتشار:



## أولا - التدابير الوطنية المتعلقة بنزع السلاح النووي

4 - لقد اتبعت الصين بثبات استراتيجيات نووية دفاعية، وأظهرت أقصى قدر من الشفافية في استراتيجيتها وسياستها النوويتين، ومارست قدرا كبيرا من ضبط النفس في تطوير قواتها النووية، واعتمدت نهجا حذرا للغاية إزاء استخدام الأسلحة النووية. ودعت الصين، منذ اليوم الذي أصبحت فيه تمتلك هذه الأسلحة، إلى حظرها الكامل وتدميرها تدميرا شاملا، وحافظت على قواتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب لأمنها القومي. ومنذ البداية، التزمت بسياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، والتزمت وحدها بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التزاما واضحا وغير مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وستواصل الصين تقديم إسهامها الواجب في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

## ألف - سياسات الأمن الوطني ومذاهبه وأنشطته المتعلقة بالأسلحة النووية

5 - "لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا". فمن منظور مصير الجنس البشري في المستقبل، الحرب النووية هي خط الأساس النهائي الذي لا يمكن تجاوزه. فالحرب النووية ليس فيها منتصر نهائي، بل فيها كارثة كبيرة للبشرية. وقد اضطرت الصين إلى تطوير أسلحة نووية في وقت معين من تاريخها، من أجل التصدي للتهديد النووي، وكسر الاحتكار النووي، ومنع نشوب حرب نووية. فقد طورت أسلحة نووية ليس لغرض تهديد بلدان أخرى، بل للدفاع عن نفسها والحفاظ على أمنها القومي. وأصدرت الحكومة الصينية، في اليوم الذي امتلكت فيه أسلحة نووية، نداء رسميا يدعو إلى عقد مؤتمر قمة لقيادة العالم لمناقشة الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا؛ وقال الرئيس شي جينبنغ، في خطاب ألقاه في مقر الأمم المتحدة في جنيف في كانون الثاني/يناير 2017، إن الأسلحة النووية هي "سيف داموقليس" المسلط على البشرية وينبغي حظرها تماما، وتدميرها بالكامل في نهاية المطاف، من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

6 - ومنذ البداية، ظلت الصين ملتزمة بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وقد احترمت بثبات هذا الالتزام على مر العقود التي امتلكت فيها أسلحة نووية، سواء كانت تواجه تهديدات نووية أو ابتزازا خلال الحرب الباردة أو التغيرات الهائلة في البيئة الأمنية الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، ولن تغيرها في المستقبل. وهذا بعد ذاته خطوة عملية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

7 - كما وعدت الصين دون قيد أو شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي نيسان/أبريل 1995، كررت تأكيد ضماناتها الأمنية السلبية غير المشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ووعدها بتقديم ضمانات أمنية إيجابية لتلك الدول. وفي عام 2000، انضمت الصين إلى دول أخرى حائزة للأسلحة النووية في إعادة تأكيد التزاماتها بضمان الأمن التي تعهدت بها في قرار مجلس الأمن 984 (1995). وبناء على طلب أوكرانيا وكازاخستان، أصدرت الحكومة الصينية بيانين قدمت فيهما ضمانات أمنية إلى البلدين في كانون الأول/ديسمبر 1994 وشباط/فبراير 1995 على التوالي. وتدعو الصين إلى قيام المجتمع الدولي بالتبكير بالتفاوض على صك قانوني دولي بشأن تقديم ضمانات أمن سلبية غير مشروطة إلى الدول غير

الحائزة للأسلحة النووية وإبرام ذلك الصك، وتؤيد البدء المبكر في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في هذا الصدد.

8 - وتتمسك الصين باستراتيجية نووية للدفاع عن النفس تهدف إلى ردع الآخرين عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وبناء على ذلك، حددت الصين سياسات أساسية بشأن دور أسلحتها النووية واستخدامها وحالة تأهبها، وحجم قواتها النووية، وتحديد الأسلحة النووية التي تتناسب مع هذا الغرض. وعلى وجه الخصوص، حافظت الصين باستمرار على قواتها النووية عند أدنى مستوى ضروري لأمنها القومي، ولم تنافس قط البلدان الأخرى من حيث الاستثمار النووي أو الأعداد النووية أو الحجم النووي، ولم تشارك في أي شكل من أشكال سباق التسلح، ولم توفر مظلة نووية لبلدان أخرى، ولم تنتشر أسلحة نووية في بلدان أخرى. فأسلحتها النووية استراتيجية حصر، وتتبع الصين نهجا حذرا للغاية إزاء استخدامها.

9 - إن الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيدين العالمي والإقليمي سيساعد على الحد من خطر الحرب النووية، وتدعو الصين إلى بذل جهود مشتركة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق هذه الغاية. فأولا، ينبغي أن ندعو إلى الأمن المشترك وتوضيح أهداف الاستقرار الاستراتيجي. ومن أجل الحد بشكل فعال من خطر اندلاع حرب نووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة والتفكير القائم على تحقيق مكسب على حساب خسارة الطرف الآخر، وأن تتخلى عن سياسات الردع النووي التي تركز على الاستخدام الأول للأسلحة النووية، وأن تكبح نزعة الدخول في منافسة على الأسلحة النووية، وأن تقلل من دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن القومي. وثانياً، ينبغي أن نواصل تعزيز الثقة المتبادلة وبناء أساس متين للاستقرار الاستراتيجي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعزز الحوار بشأن الاستراتيجية والسياسات النووية، وأن تعامل النوايا الاستراتيجية لبعضها البعض بموضوعية، وأن تكف عن المبالغة في المنافسة والمواجهة الاستراتيجية بين الدول الكبرى، وأن تحترم بشكل جوهري الشواغل الأمنية لبعضها البعض، وأن تكف عن تطوير ونشر المنظومات العالمية المضادة للقذائف وغير ذلك من الإجراءات التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي، وأن تدبر الخلافات على النحو المناسب لمنع التقديرات الاستراتيجية الخاطئة من التسبب في وقوع حوادث وأزمات، وأن تحول دون أن تصبح منافسة الدول الكبرى نبوءات ذاتية التحقيق. ثالثاً، ينبغي لنا أن نتقيد تقيداً صارماً بالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية وأن نحافظ على إطار استقرار استراتيجي. وتشجع الصين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الاضطلاع بشكل جوهري بمسؤوليتهما الخاصة وذات الأولوية عن نزع السلاح النووي ومواصلة تخفيض ترسانتيهما النوويين بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً، بغية تهيئة الظروف لتحقيق نزع السلاح النووي العام الكامل في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعزز الاتصالات والتعاون مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأن نتمسك بصورة مشتركة بحجية معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها وعالميتها، وأن نلتزم بمبدأ نزع السلاح النووي التدريجي والمنظم. ورابعاً، ينبغي لنا أن نعزز التواصل والتبادل وأن نبنى توافقاً في الآراء بشأن الاستقرار الاستراتيجي. وينبغي أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية، بطريقة منظمة وتدرجية، بمناقشة محتوى الاستقرار الاستراتيجي وعناصره الأساسية من منظورات القوة الاستراتيجية، والتوجه السياساتي، والثقة المتبادلة الاستراتيجية، بما يؤدي تدريجياً إلى بناء توافق آراء وزيادة تقارب مصالحها.

## باء - الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية (بما في ذلك نزع السلاح النووي)، والتحقق من ذلك

10 - لقد بنت الصين قواتها النووية الاستراتيجية وفقاً لمبدأ الكفاءة والفعالية، متكيفة مع الاتجاهات النامية في العلوم والتكنولوجيا العسكرية لضمان دفاعها الوقائي وسرعة الرد والدفاع الاختراقي، وقدراتها التدميرية، وضمان أمان أسلحتها النووية وموثوقيتها وفعاليتها، وضمان قدراتها على الردع الاستراتيجي والتدابير المضادة النووية، وردع البلدان الأخرى عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. ويهدف تحديث الأسلحة النووية الذي تضطلع به الصين إلى ضمان سلامة تلك الأسلحة وأمنها وموثوقيتها وفعاليتها. والقوة الصاروخية لجيش التحرير الشعبي هي حالياً القوة الأساسية للردع الاستراتيجي الصيني وهي مجهزة بقذائف تسيارية من طراز دونغفنغ.

11 - وقد قلصت الصين قاعدة تطوير وإنتاج الأسلحة النووية لديها. ومن الثمانينات اتخذت الصين مبادرة إغلاق محطة "816" العسكرية النووية في مدينة تشونغتشينغ. وكانت هذه القاعدة، المحفورة في أعماق الجبال بتكلفة بلغ مجموعها 746 مليون يوان، قد اكتملت بنسبة 85 في المائة حين أوقفت أعمال التشييد، مما يدل على عزم البلد على اتخاذ المبادرة في تقييد تطوير قواتها النووية وعلى إحجامها القائم على المبادئ عن السعي، بأي حال من الأحوال، إلى سباق للتسلح النووي. وفي عام 1987، اتخذت حكومة الصين أيضاً قراراً بالانسحاب من قاعدتها لتطوير الأسلحة النووية واختبارها وإنتاجها في شنغهاي. وبعد إعادة تأهيل شاملة، سلمت القاعدة بأكملها إلى الحكومة المحلية لترتيب استخدامات أخرى لها. وأصبح الآن موقعا هاتين القاعدتين كلتيهما مفتوحين لعامة الجمهور.

12 - ولقد أولت الصين دائماً أهمية كبيرة للسيطرة الفعالة على أسلحتها النووية وكذلك على إدارتها واستخدامها بشكل آمن. واتخذت الصين بنشاط، منذ اليوم الذي أصبحت فيه تمتلك أسلحة نووية، سلسلة من التدابير العملية والفعالة لضمان الحفاظ على قواتها النووية المحدودة العدد في حالة من الأمان والموثوقية المطلقتين، ونفذت نظاماً صارماً من القوانين واللوائح والوسائل التقنية الموثوقة لإدارة الأمان في كل مرحلة من مراحل تخزين الأسلحة النووية ونقلها وعمليات التدريب الخاصة بها. ومن أجل منع إطلاق قذائف نووية على نحو غير مآذون به أو مقصود، اعتمدت الصين العديد من تدابير الأمان التقني الخاصة في مجال تكنولوجيا المعدات، إضافة إلى وضع أحكام واضحة في نظامها التنظيمي وتراتبية أولويات تأهيب التشغيل. وتقدر الصين بناء ثقافة الأمان النووي في إدارتها ومؤسساتها وقواتها العسكرية ذات الصلة بالمجال النووي، وتعزز باستمرار وعي الأفراد المتصلين بالمجال النووي بالأمان النووي وشعورهم بالمسؤولية إزاءه. ولم تحدث في الصين قط أي مشاكل تتعلق بالسلامة والأمن بشأن الأسلحة النووية.

13 - وتتسم قيادة القوات النووية في الصين بدرجة عالية من المركزية. فعمليات الوحدات يجب أن تنفذ بالامتثال، بأقصى درجات الدقة والصرامة، لأوامر اللجنة العسكرية المركزية. فالقوات النووية الصينية تظل في حالة استعداد معتدلة في وقت السلم؛ ولكن من شأنها أن توضع، في حالة وجود تهديد نووي للبلد، في حالة تأهب قصوى استعداداً لهجوم نووي مضاد بأمر من اللجنة العسكرية المركزية، كرداع لاستخدام العدو للأسلحة النووية ضد الصين. أما في حالة وقوع هجوم نووي فعلي على البلد، فسيُشن هجوم مضاد حازم على العدو.

14 - وقد دأبت الصين على ممارسة قدر كبير من ضبط النفس فيما يتعلق بحجم أسلحتها النووية وتطويرها. أما فيما يتعلق بالاستخدام الفعلي للقوات النووية، فإن التزامها غير المشروط منذ أمد بعيد

بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وبعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا يساعد فحسب على الحد من خطر الأسلحة النووية وخطر نشوب حرب نووية، فضلا عن منع انتشار الأسلحة النووية، بل هو أيضا خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي العام الكامل وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

15 - والصين، التي تشارك بنشاط في الجهود الدولية لتحديد الأسلحة النووية، قد دعت بثبات إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا، وترى أنه ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقي وفاء جادا بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وأن تتعهد علنا بعدم السعي إلى حيازة دائمة للأسلحة النووية. وينبغي أن يكون نزع السلاح النووي عملية عادلة ومعقولة يتم فيها تخفيض الأسلحة النووية تدريجيا وبصورة متوازنة. وتتحمل الدول التي لديها أكبر الترسانات النووية مسؤوليات خاصة وشاملة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وينبغي لها أن تواصل تخفيض ترساناتها النووية هاما وكبيرا بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وملزمة قانونا بغية تهيئة الظروف لتحقيق نزع السلاح النووي العام الكامل في نهاية المطاف. وينبغي، عند توافر الظروف المناسبة، أن تتضمن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عملية المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي.

16 - وعلى مر السنين، صوتت الصين لصالح قرارات هامة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، واتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية، ومتابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام 2013 بشأن نزع السلاح النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرام ترتيبات دولية فعالة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

17 - وقد شجعت الصين بنشاط إبرام معاهدة متعددة الأطراف بشأن عدم مبادأة الدول الحائزة للأسلحة النووية باستخدام تلك الأسلحة، وقدمت مشروع معاهدة بشأن عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية إلى الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير 1994، وشجعت بنشاط الالتزام بعدم المبادأة المتبادل باستخدام الأسلحة النووية على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف.

18 - وتؤيد الصين الانتهاء من وضع برنامج عمل شامل ومتوازن في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وبدء اضطلاع المؤتمر بالعمل الموضوعي المتعلق بمسائل هامة من قبيل نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ووضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

19 - وتؤيد الصين بقوة مقاصد واهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأحرزت تقدما كبيرا في أعمالها التحضيرية الداخلية لتنفيذ تلك المعاهدة. وقد تقيدت الصين دوما بالتزامها بوقف اختياري للتجارب النووية، وأيدت التكبير ببدء نفاذ تلك المعاهدة ومختلف الجهود الدولية المبذولة في ذلك الصدد، بما في ذلك من خلال مشاركتها في مؤتمرات متتالية بشأن تيسير بدء نفاذها، وكذلك من خلال تأييدها للنشاط للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة. وفي كانون الثاني/يناير 2018، أعاد وزير خارجية الصين، وانغ يي، تأكيد التزام الصين الراسخ بتلك المعاهدة في اجتماع عُقد في بيجين مع زيربو، الأمين التنفيذي للأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد دأبت الصين على دفع اشتراكاتها للجنة التحضيرية بالكامل وفي الوقت المحدد، وهي ثاني أكبر مساهم منذ عام 2020.

20 - وفي السنوات الأخيرة، قُبل عدد كبير من محطات رصد حظر التجارب النووية للحصول على شهادات اعتماد في الصين، مما يشكل معلماً في بناء نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واضطلعت الصين بتشبيد إحدى عشرة محطة رصد ومختبر واحد للنويدات المشعة، أنجز بناؤها كلها حتى الآن عدا محطة للرصد دون السمع في بيجين، لا يزال يجري اختيار موقع لها. وابتداء من كانون الأول/ديسمبر 2016، تم على التوالي قبول محطات النويدات المشعة في لانتشو وبيجين وغوانغتشو، إلى جانب محطتي رصد للاهتزازات أساسيتين في هايلار ولانتشو، للحصول على شهادات اعتماد وبدأت في أن واحد في نقل البيانات في 19 آب/أغسطس 2019. وكان قبول تلك المجموعة من المحطات في الصين للحصول على شهادات اعتماد وبدؤها في إرسال البيانات معلماً هاماً، يعكس الدعم الصيني الراسخ لإعداد نظام تحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتعمل الصين حالياً مع الأمانة الفنية المؤقتة للوهوض بعملية اعتماد محطة دون صوتية في كونمينغ.

21 - وتدعم الصين بنشاط أعمال الأمانة الفنية المؤقتة وتشارك فيها، وتحضر جميع اجتماعات اللجنة وأفرقتها العاملة الفرعية، وتشارك مشاركة كاملة في التفاوض بشأن وثائق التوجيه كتلك المتعلقة بنظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، وأدلة عمليات التفتيش الموقعية، وتشارك بنشاط في مختلف الأنشطة الدولية التي تنظمها أو تدعمها الأمانة الفنية المؤقتة وتهدف إلى تحسين قدرة الرصد لدى نظام الرصد الدولي وتعزيز قدرات الدول الموقعة على الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والإسهام بالحكمة الصينية في بناء نظام التحقق لتلك المعاهدة بغية الحفاظ على جسامتها وحيادها.

22 - وتحافظ الصين على علاقات تعاون طيبة مع الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي أيار/مايو 2016، عقد الجانبان معا حلقة العمل الرابعة لمركز البيانات الوطني الإقليمي لشرق آسيا في بيجين، وتشاركا في استضافة حلقة دراسية للعلماء في بيجين بشأن حظر التجارب النووية في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام. وشارك مختبر بيجين للنويدات المشعة في المقارنات الدولية للعينات وفي حلقات دراسية تقنية ذات صلة نظمها الأمانة الفنية المؤقتة، مما عزز بصورة عملية إصدار شهادة الاعتماد للمختبر. وتولي الصين أهمية كبرى لبناء قدرات البلدان النامية على الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقدمت عدة تبرعات للأمانة الفنية المؤقتة منذ عام 2008 لدعم مشاركة خبراء من البلدان النامية في أنشطة اللجنة التحضيرية.

23 - وفي أعقاب التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 6 كانون الثاني/يناير 2016 و 9 أيلول/سبتمبر 2016 و 3 أيلول/سبتمبر 2017، قدمت محطتا رصد الاهتزازات الأساسيتان في لانتشو وهايلار ومحطات النويدات المشعة في بيجين وغوانغتشو ولانتشو في الصين بيانات الرصد ذات الصلة في حينها إلى مركز البيانات الدولي.

24 - وقد اتخذت الصين دائماً موقفاً مؤيداً تجاه معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية ("معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية")، وتعتقد أن التفاوض بشأن هذه المعاهدة وإبرامها في مؤتمر نزع السلاح على أساس تقرير شانون (CD/1299) وبمشاركة جميع الأطراف المعنية سيعزز عملية نزع السلاح النووي، ويمنع انتشار الأسلحة النووية، ويحافظ على السلم والأمن الدوليين. ونظراً لأن المؤتمر هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بالتفاوض بشأن نزع السلاح، فإنه المكان المناسب الوحيد للتفاوض بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتؤيد

الصين الانتهاء من وضع برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر حتى يتسنى القيام فوراً بالأعمال الموضوعية، بما فيها المفاوضات بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

25 - وتدأب الصين على المشاركة بنشاط في المناقشات المفيدة التي تعقدها الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح ذات الصلة بشأن المسائل المتصلة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتعتقد أن ذلك سيؤدي أيضاً إلى إرساء أساس لتتشييط عمل المؤتمر في المستقبل. كما تدأب الصين على المشاركة بصورة بناءة في فريق الأمم المتحدة التحضيري للخبراء الرفيعي المستوى المعني بإبرام تلك المعاهدة، وعلى المساهمة في تعزيز عمل ذلك الفريق على النحو الذي صدر به تكليف في القرارات المنطبقة وفي تحقيق توافق الآراء بشأن إعداد تقرير. وقد أنجز فريق الخبراء مهمته، وينبغي أن تعود المناقشات في هذا الخصوص إلى مؤتمر نزع السلاح، والتركيز على المسائل التقنية ذات الصلة من خلال إنشاء هيئات فرعية.

26 - وتعلق الصين أهمية على بحوث التحقق من تحديد الأسلحة النووية، وشاركت بنشاط في أعمال دورتين لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي المنشأ عملاً بقراري الجمعية العامة 67/71 و 50/74، فضلاً عن دعمها للعمل الذي اضطلع به الفريق في امتثال تام لولاية هذين القرارين، والمساهمة في توافق الآراء لاعتماد التقرير الأول عن عمل الفريق. وتعتقد الصين أن التدابير الوافية والفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي تشكل ضماناً تقنياً هاماً من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، كما أن لها أهمية كبيرة لضمان التنفيذ الفعال لمعاهدة بشأن نزع السلاح النووي، وبناء الثقة المتبادلة فيما بين أطراف تلك المعاهدة، وتعزيز موثوقيتها. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن التحقق من نزع السلاح النووي عمل يتسم بالحساسية والتعقيد، حيث يتعين مراعاة العديد من العوامل، وأنه ينبغي أن يتوخى، حتى يكون عملاً هادفاً، بالاقتران مع معاهدة فعلية لنزع السلاح النووي.

## جيم - تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة

27 - إن الصين، إذ تؤمن دائماً بأن شفافية النوايا والسياسات لها أكبر معنى عملي، ملتزمة التزاماً راسخاً بمسار التطوير السلمي، وتتبع استراتيجية نووية للدفاع عن النفس، ولن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية. ولن تتعرض أي دولة للتهديد بالأسلحة النووية الصينية ما دامت لا تستخدم الأسلحة النووية ضد الصين. وتلك هي الشفافية بطابعها الأكثر عملية. وينبغي أن تتقيد الشفافية النووية بالمبادئ الهامة المتمثلة في الأمن غير المنقوص لجميع البلدان والإقضاء إلى تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة، وأن ينفذها كل بلد طواعية وفقاً لظروفه الوطنية، مع مراعاة البيئة الأمنية التي يواجهها كل بلد مراعاة تامة. وفيما يتعلق بتدابير الشفافية النووية، يجب على الدول أن تراعي مراعاة كاملة الاختلافات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في أحجام قواتها النووية، واستراتيجياتها وسياساتها النووية الأساسية، وبنائها الأمنية الاستراتيجية، وأن تقبل الاختلافات الناتجة عن ذلك في الشفافية والتركيز. وستواصل الصين اتخاذ المبادرات اللازمة بشأن الشفافية النووية بما يتماشى مع المبادئ المذكورة آنفاً، بما في ذلك مواصلة الحوار مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

28 - وقد أصدرت الصين ثلاثة كتب بيضاء عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وسياسات وتدابير عدم الانتشار، وجهودها في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في الأعوام 1995 و 2003 و 2005 على التوالي، وسبعة كتب بيضاء عن دفاعها الوطني بين عامي 1998 و 2010، وكتاباً أبيض

عن تتويع قواتها المسلحة في عام 2013. وأعقب ذلك كتاب أبيض عن استراتيجيتها العسكرية في عام 2015 وكتاب أبيض عن الدفاع الوطني في العهد الجديد في عام 2019. وفي جميع هذه الوثائق، شرحت الصين بوضوح استراتيجيتها النووية، ودور أسلحتها النووية، وسياساتها فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية، وتطوير قوتها النووية وقيادتها والتحكم فيها، وحالة استنفار أسلحتها النووية.

29 - وقد اتخذت الصين سلسلة من الإجراءات في مجال تدابير بناء الثقة، وتسعى بنشاط إلى ضمان ألا تستهدف الدول الحائزة للأسلحة النووية بعضها بعضاً بأسلحتها النووية. وفي أيلول/سبتمبر 1994، وقعت الصين والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً أعلن كل منهما فيه أنه لن يستهدف الآخر بأسلحته النووية الاستراتيجية، وفي حزيران/يونيه 1998، أعلن رئيسا الصين والولايات المتحدة أن دولة كل منهما لن تستهدف الأخرى للأسلحة النووية الاستراتيجية الخاضعة لسيطرتها. وفي أيار/مايو 2000، أصدرت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية - وهي الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - إعلاناً مشتركاً يفيد بأنها لن تستهدف أي بلد بأسلحتها النووية. وفي بيان مشترك صدر في عام 2009، أكد رئيسا الصين والولايات المتحدة من جديد التزامهما بعدم استهداف دولة كل منهما للأخرى بأسلحتها النووية، وفي العام نفسه، وقعت الصين والاتحاد الروسي اتفاقاً بشأن الإخطار المتبادل بإطلاق القذائف التسيارية والمركبات الفضائية، وهو بيان كان أداءه إيجابياً منذ ذلك الحين. وفي حزيران/يونيه 2016، أصدر رئيسا دولتي الصين والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً في بيجين بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي، ووقعاً في موسكو في حزيران/يونيه 2019 بياناً مشتركاً بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي المعاصر. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقعت الصين والاتحاد الروسي بروتوكولاً يمدد لعشر سنوات اتفاقهما لعام 2009 بشأن الإخطار المتبادل بإطلاق القذائف التسيارية والمركبات الفضائية. وفي حزيران/يونيه 2021، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لتوقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، مؤكداً أنه "لا يمكن كسب حرب نووية، ولا يمكن خوضها، وينبغي عدم إطلاقها أبداً".

30 - ومنذ عام 2015، أجرت الصين مشاورات لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار مع روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وهولندا وألمانيا واليابان وجمهورية كوريا والهند وباكستان وإسرائيل، وكذلك مع منظمات دولية وإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لعرض السياسات والمواقف والممارسات الصينية فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتبادل الآراء بشأن مسائل الأمن الدولي وعدم الانتشار التي هي موضع اهتمام مشترك، بما في ذلك عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

31 - وتعلق الصين أهمية كبيرة على آلية التعاون بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وتواصل الحوار والتشاور مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة وتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وتولت الصين منصب منسق نظام التعاون في تموز/يوليه 2018 وعملت على تعزيز تنشيط التعاون بين الدول النووية الخمس، ونجحت في عقد المؤتمر الرسمي السنوي لتلك الدول في بيجين في 30 كانون الثاني/يناير 2019. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، نظمت الصين أيضاً أنشطة عامة شارك فيها ممثلون عن الدول النووية الخمس الذين كانوا قد حضروا الاجتماعات، إلى جانب ممثلي المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الإخبارية، لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين. وعلاوة على ذلك، اضطلعت

الصين، بصفتها منسقا، بالدور القيادي في تنظيم حوارات بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

32 - وركز مؤتمر بيجين للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لعام 2019 على موضوع "تعزيز التنسيق بين الدول الخمس، وحماية نظام معاهدة عدم الانتشار". وعقب تبادلات صريحة ومتعمقة للآراء بشأن السياسات والاستراتيجيات النووية، ونزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، تحقق توافق آراء بشأن عدد من المسائل الهامة. فأولاً، التزمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بتقاسم المسؤوليات عن السلام والأمن الدوليين. واعترفت جميع الدول الخمس بأن بيئة الأمن الدولي الحالية تواجه تحديات بالغة، وبأن الحفاظ على العلاقات الجيدة بين الدول الكبرى أمر بالغ الأهمية لحل المشاكل الاستراتيجية العالمية. واتفقت على معاملة النوايا الاستراتيجية لبعضها البعض بموضوعية، وتعزيز عمليات تبادل الآراء بشأن السياسات والاستراتيجيات النووية، وتعزيز الثقة المتبادلة الاستراتيجية والحفاظ على الأمن المشترك، وبذل كل جهد للحيلولة دون نشوء مخاطر نووية نتيجة لحالات سوء الفهم وسوء التقدير. وتعهدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أيضاً بالحفاظ على النظام الدولي القائم لتحديد الأسلحة بالتقيد بجميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة، وأكدت من جديد التزامها بالأمن غير النووي، بما في ذلك ضمانات الأمن الإيجابية والسلبية.

33 - وتعهدت الدول النووية الخمس بالعمل معا على حماية نظام معاهدة عدم الانتشار. وأكدت تلك الدول على أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وعنصر هام في هيكل الأمن الدولي، والتزمت بالتنفيذ التام والكامل للمعاهدة وتعزيز عالميتها. وتعهدت باتتباع مبادئ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وامن جميع الدول غير المنقوص، وتعزيز إحداث تقدم أكبر تجاه نزع السلاح النووي وتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية تدريجياً. وأكدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أنها ستقوم بتسوية مسألة عدم الانتشار النووي بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ودعم جهود البلدان في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. واتفقت الدول النووية الخمس أيضاً على تقديم تقارير وطنية إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار وعلى العمل معاً لتعزيز نجاح ذلك المؤتمر.

34 - والتزمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة استخدام منصة التنسيق فيما بينها لمواصلة الحوار والتعاون. ونظرا للطرق المعقدة والعميقة التي تتطور بها الحالة الأمنية الدولية الراهنة، فإن التفاعلات بين الدول الكبرى لها تأثير على البيئة الأمنية الدولية، واتجاه النظام الدولي، وثقة المجتمع الدولي. واتفقت الدول النووية الخمس على الحفاظ على حوار استراتيجي، وتعزيز تبادلات الآراء بشأن السياسة والاستراتيجية النوويتين، وتعزيز التنسيق في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، ودعم الصين لقيادة المرحلة الثانية للفريق العامل للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعني بمسرد المصطلحات النووية الرئيسية. وتشجع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بنشاط على إقامة حوار مفتوح وبناء في المجتمع الدولي.

35 - وتجري الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بصفتها أعضاء دائمين في مجلس الأمن ودول حائزة للأسلحة النووية مسماة في معاهدة عدم الانتشار، محادثات متعمقة بروح الاحترام المتبادل والصدق والبراغماتية، وتحقيق توافق آراء بشأن عدد من المسائل، وتوضح اتجاه التعاون فيما بينها، مما يبين إيجابية موقف الدول الكبرى إزاء التنسيق والتعاون للتصدي للتحديات الأمنية الدولية وتعزيز ثقة المجتمع الدولي في البيئة الأمنية الدولية. وعمليات تبادل الآراء والتعاون هذه تقضي أيضاً إلى تعزيز بناء توافق آراء بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في مجال الأمن الاستراتيجي، والاستعاضة عن التنافس بين الدول العظمى

بالتنسيق بين تلك الدول، والاستعاضة عن التفكير القائم على تحقيق مكسب على حساب خسارة الطرف الآخر بالتعاون المفيد للجميع، مما يشكل مساهمة إيجابية في تعزيز السلام والاستقرار العالميين.

36 - وفي 31 كانون الثاني/يناير 2019، عقدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية اجتماعاً في بيجين للحوار مع المؤسسات الأكاديمية الدولية، ووسائل الإعلام، ومسؤولي سفارات بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الصين، لتقديم إحاطة إلى جميع الأطراف بشأن مؤتمر بيجين للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وإضافةً إلى ذلك، قدمت الصين إحاطة إلى جميع الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن مؤتمر بيجين.

37 - وأنشأت الدول النووية الخمس الفريق العامل التابع لها المعني بمسرد المصطلحات النووية الرئيسية في عام 2011، الذي أجرى، تحت القيادة والتنسيق الصينيين، مناقشات متعمقة بشأن المصطلحات والتعريف الرئيسية في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأصدر الفريق رسمياً في نيويورك مسرداً بعنوان "مسرد الدول النووية الخمس للمصطلحات النووية الرئيسية" خلال المؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة عام 2015. وكانت إحدى نقاط توافق الآراء في مؤتمر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير 2019 في بيجين هي التأييد الإجماعي لاستمرار القيادة الصينية مع إطلاق المرحلة الثانية من عمل الفريق العامل، واستضافت الصين بالفعل ثلاثة اجتماعات للمرحلة الثانية من عمل الفريق العامل في بيجين في شباط/فبراير وأب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2019 لمناقشة قائمة المصطلحات النووية؛ وعقد الفريق العامل اجتماعاً رابعاً في لندن في شباط/فبراير 2020 لتوضيح المضمون الأساسي للمرحلة الثانية من المسرد، واتفق على نشر النتائج الجديدة قبل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة.

38 - والمناقشة التي تجريها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن المصطلحات النووية ليست بأي حال مجرد مسألة تقنية. بل إن أهميتها تكمن في أنه من خلال هذه المناقشة فحسب يتحقق تعزيز توافق الآراء، والقضاء على سوء الفهم، وزيادة الثقة المتبادلة، ومنع سوء التقدير. وبالتالي، فهي أيضاً تدبير من تدابير الشفافية في السياسة النووية ومبادرة عملية هامة من الدول النووية الخمس لتنفيذ نتائج استعراض معاهدة عدم الانتشار، مما يعكس تماماً الإرادة السياسية للدول النووية الخمس للمضي قدماً بعملية استعراض تلك المعاهدة والوفاء بالتزاماتها بموجبها. والصين، بوصفها البلد الرائد، تعلق أهمية كبيرة على عمل الفريق العامل للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعني بمسرد المصطلحات النووية الرئيسية وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيق تلك الأهداف.

39 - ومنذ اجتماع عملية الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في شباط/فبراير 2020 في لندن، عززت الصين بنشاط عملية التعاون بين الدول النووية الخمس وحققت سلسلة من النتائج الهامة. وفي الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ في آذار/مارس 2020، أصدرت الدول النووية الخمس بياناً مشتركاً أكدت فيه من جديد دعمها السياسي لها. وأوشكت المرحلة الثانية من عمل الفريق العامل المعني بمسرد المصطلحات النووية الرئيسية بقيادة الصين على الانتهاء، وستقدم نسخة جديدة من المسرد إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وشجعت الصين بنشاط إصدار بيان مشترك من الدول النووية الخمس بشأن منع نشوب حرب نووية، يؤكد من جديد على مفهوم أنه "لا يمكن كسب الحرب النووية، ولا يمكن خوضها"، ويرسل إشارة إيجابية فيما يتعلق بنهوضها بتحقيق الاستقرار الاستراتيجي العالمي وصون السلم والأمن الدوليين. وشاركت الصين أيضاً مشاركة نشطة في

الحوار والتعاون بين الدول النووية الخمس بشأن مسائل مثل الاستراتيجية والسياسة النوويتين، والحد من المخاطر النووية، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وهي ملتزمة بتشجيع تقديم الدول النووية الخمس نتائج عملية إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

## دال - المسائل الأخرى ذات الصلة

40 - لمسألة المنظومات المضادة للقذائف أثر على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي، وترتبط بصورة وثيقة بعملية نزع السلاح النووي. وتؤمن الصين بتبني مفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام للأمن العالمي، ووقف التطوير غير المفيد للمنظومات الدفاعية العالمية المضادة للقذائف ونشرها، وتهيئة الظروف اللازمة للنهوض بالعملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتقديم مساهمتها الواجبة في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

41 - وتعارض الصين بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتعارض انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ونشرها للقذائف في بلدان أجنبية بحجة ما يسمى "التهديد بالقذائف". وتحث الصين الولايات المتحدة على الالتزام بمسؤولياتها كدولة كبرى، والامتنال بحسن نية للقانون الدولي والوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار، والتخلي تماما عن خططها لنشر قذائف متوسطة المدى أرضية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ووقف نشر القذائف وتكنولوجياها إلى حلفائها، ودعم السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

42 - وتنتهج الصين بثبات سياسة دفاعية للدفاع الوطني، وقد أبتت دائما على تطويرها العسكري عند مستوى معقول. وتنتشر جميع قوات القذائف التابعة لها على أراضيها، بغرض صون سيادتها الوطنية وأمنها وسلامتها الإقليمية، وعدم تشكيل تهديد لأي بلد. ولذلك لا يوجد مبرر للمبالغة في تصوير وجود "تهديد صيني" واستخدام ذلك كذريعة لدفع عملية نشر القذائف المتوسطة المدى في بلدان أجنبية.

43 - وتصر الصين على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتدعو بنشاط إلى منع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه، وتشجع بنشاط اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وفي مؤتمر نزع السلاح المعقود في شباط/فبراير 2008، قدمت الصين والاتحاد الروسي بصورة مشتركة ورسمية مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي (CD/1839)، وشجعا بنشاط مناقشة هذه المسألة في المؤتمر. وفي حزيران/يونيه 2014، قدمت الصين والاتحاد الروسي معا نسخة محدثة من مشروع المعاهدة إلى مؤتمر نزع السلاح (CD/1985)، وفي عام 2017، روجت الصين والاتحاد الروسي لاعتماد الجمعية العامة قرارا يقضي بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومناقشة العناصر الموضوعية لصك قانوني دولي بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي حتى يمكن للمفاوضات ذات الصلة أن تبدأ في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح. وتأسف الصين بشدة لأن بلدا بعينه أخذ على عاتقه أن يمنع بمفرده صدور التقرير الذي اعتمده فريق الخبراء الحكوميين. وتدعم الصين تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي واستطاعت، بوصفها واحدة من الدول التي قدمت مشاريع قرارات ذات صلة للجمعية العامة، تقديم مساهمات إيجابية في تقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي في عام 2013.

## ثانياً - التدابير الوطنية المتعلقة بعدم الانتشار

44 - تعارض الصين بحزم انتشار الأسلحة النووية وتدعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار تنفيذًا كاملاً ومتوازناً وبنية صادقة وإلى تعزيز سلطة وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، الذي تشكل المعاهدة حجر الزاوية فيه. وقد دأبت الصين على التقيد تقيداً صارماً بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار النووي وعلى التنفيذ التام والكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى المشاركة بنشاط في التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار. وعلى مر السنين، اتبعت الصين نهجاً شديداً للإحساس بالمسؤولية تجاه الإنشاء التدريجي لنظام متين لعدم الانتشار ومراقبة الصادرات. ولضمان فعالية تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة، اعتمدت الحكومة الصينية تدابير صارمة فيما يتعلق بكل من الإدارة المحلية ومراقبة الصادرات وقدمت إسهامات مهمة في صون النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتشارك الصين بنشاط في عملية التسوية السياسية للقضايا النووية الساخنة الإقليمية وتضطلع بدورها الواجب في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

## ألف - الضمانات

45 - من الوظائف الهامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذ الضمانات التي لها أهمية كبيرة في منع انتشار الأسلحة النووية. وتقدر الصين دور الضمانات في كفاءة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتدعم تعزيز كفاءة الضمانات المؤسسية وفعاليتها. وفي الوقت نفسه، تعتقد الصين أن ضمان حياد وموضوعية نظام الضمانات ينبغي أن يكون شرطاً مسبقاً لتطبيقه.

46 - وقد انضمت الصين إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1984 معلنة تعهداً واضحاً بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات بموجب النظام الأساسي للوكالة. وفي عام 1985، أعلنت الصين أنها ستخضع بعض منشآتها النووية المدنية بصورة طوعية لضمانات الوكالة. وفي عام 1988، وقعت الصين اتفاقاً 20 أيلول/سبتمبر 1988 بين جمهورية الصين الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في الصين، وفي كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام وقعت بروتوكولاً إضافياً لذلك الاتفاق يعزز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأصبحت الصين أول دولة حائزة للأسلحة النووية تنفذ البروتوكول الإضافي بعد استكمال الإجراءات القانونية المحلية رسمياً لبدء نفاذه في آذار/مارس 2002.

47 - وتدعم الصين بنشاط ضمانات الوكالة وتتعاون بهمة مع الوكالة في تطبيقها. وفي الوقت الحالي، أخضعت الصين 26 منشأة نووية مرشحة للضمانات، من بينها مرافق من قبيل مفاعلات مبردة بالماء المضغوط، ومفاعلات الماء الثقيل، ومفاعلات الأبحاث، والمفاعلات الغازية التبريد المرتفعة الحرارة، ومنشآت تخصيب اليورانيوم، وخطوط إنتاج عناصر الوقود النووي. وفي عام 2017، بعد أن اختارت الوكالة تطبيق الضمانات على مشروع إرشادي لمفاعل غازي التبريد مرتفع الحرارة قيد التشييد، عملت الصين والوكالة معاً على إجراء بحوث ووضع خطة لتطبيق الضمانات لهذا النوع الجديد من المفاعلات التجارية، مما وفر دافعاً قوياً لرفع المستوى التقني لنظام الضمانات الخاص بالوكالة.

48 - وفي عام 2007، انضمت الصين إلى برنامج دعم الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات النووية، بحيث تضطلع رسمياً بأعمال البحث والتطوير بشأن وسائل وأساليب التحقق من الضمانات للوكالة، وتدعم مشاريع الوكالة للبحث والتطوير بشأن مفاهيم الضمانات، وتوصي الخبراء بتقديم

الخدمات إلى الوكالة مجاناً. ولدى انضمام الصين إلى شبكة مختبرات التحليل التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها اضطلعت بنشاط بمهام تحليل العينات، وقدمت دعماً قوياً لأنشطة الوكالة في مجال الضمانات.

49 - وتعلّق الصين أهمية كبيرة على تنمية الموارد البشرية المهنية في مجال الضمانات والإشراف. وقد انضمت الهيئة الصينية للطاقة الذرية إلى الوكالة في إنشاء مركز للتدريب على الضمانات والأمن النوويين لتنظيم أنشطة تدريبية في مجالات مثل التحقق من الضمانات والمحاسبة والرقابة على المواد النووية. ونظمت الهيئة بنشاط خبراء لحضور وتقديم عروض أكاديمية في ندوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات الدولية في عام 2018، وفي نيسان/أبريل 2019، نظمت حلقة دراسية أكاديمية محلية خاصة بشأن الضمانات النووية بهدف ضمان وتعزيز مجموعة الموارد البشرية ذات الصلة ومستواها التقني.

## باء - ضوابط التصدير

50 - تعتمد الصين نهجاً صارماً في إدارة صادراتها النووية والرقابة عليها، وقد اعتمدت في هذا الصدد ثلاثة مبادئ واضحة هي: عدم استخدام هذه الصادرات إلا في الأغراض السلمية؛ وضرورة امتثالها لضمانات الوكالة؛ وعدم جواز نقلها إلى أي طرف ثالث دون موافقة مسبقة من الصين.

51 - وتماشياً مع مبدأ سيادة القانون، سعت حكومة الصين باستمرار إلى تحسين وتعزيز النظام القانوني للرقابة على الصادرات النووية وكثفت جهودها لضمان الإنفاذ الفعال لسياساتها المتعلقة بعدم الانتشار. ومنذ منتصف التسعينات، وضعت الصين تدريجياً نظاماً شاملاً للقوانين واللوائح التي تتناول تصدير المواد والتكنولوجيات النووية والقذائفية والبيولوجية والكيميائية الحساسة، فضلاً عن جميع العتاد العسكري، وإصدار وتنفيذ قوانين ولوائح مثل اللوائح المتعلقة بمراقبة المواد النووية، ولوائح جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة الصادرات النووية، ولوائح جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج وصادرات التكنولوجيات ذات الصلة، والأحكام المتعلقة بإدارة الضمانات والإشراف على الاستيراد والتصدير النوويين والتعاون النووي الأجنبي. ويجري تحديث قائمة مراقبة الصادرات النووية وقائمة مراقبة صادرات السلع النووية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات ذات الصلة في الوقت المناسب، كما صيغت سلسلة من الوثائق الداعمة مثل تدابير إدارة الالتزامات الحكومية بشأن الواردات النووية، مما يكفل مراقبة أنشطة الاستيراد والتصدير النوويين بصورة فعالة.

52 - ودخل قانون جمهورية الصين الشعبية لمراقبة الصادرات حيز التنفيذ رسمياً في كانون الأول/ديسمبر 2020، مما زاد من مستوى التشريعات الصينية لمراقبة الصادرات الخاصة بعدم الانتشار، فضلاً عن زيادة شموليتها وتعزيز قدراتها التنظيمية.

53 - وتمارس الصين رقابة صارمة على المواد النووية والمواد النووية ذات الاستخدام المزدوج، باتباع النظم المقبولة دولياً لتسجيل إدارة الصادرات، وإدارة التراخيص، وشهادة المستعمل النهائي والاستخدام النهائي، حيث يعتبر مبدأ الموافقة ونهج مراقبة القوائم ومبدأ المراقبة الشاملة منع انتشار الأسلحة النووية نقطة الانطلاق الأساسية، وبالتالي تحقيق التكامل مع الممارسات الدولية.

54 - وتقدر الصين الدور الهام الذي تؤديه الآليات القائمة المتعددة الجنسيات للرقابة على الصادرات في مجال عدم الانتشار، ولا سيما في منع انتشار الأسلحة النووية. وقد انضمت الصين إلى لجنة زانغر في عام 1997 وإلى مجموعة موردي المواد النووية في عام 2004، وتواصل اتصالاتها ومحادثاتها مع نظام

التحكم في تكنولوجيا القذائف. وتشمل قائمة الصادرات النووية الصينية الخاضعة للرقابة وقائمة المواد الخاضعة للرقابة من صادرات الأصناف النووية المزروجة الاستخدام وما يتصل بها من تكنولوجيات جميع الأصناف والتكنولوجيات المدرجة في قائمتي لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية للأصناف والتكنولوجيات النووية الخاضعة للرقابة. وقائمة الأصناف الخاضعة للرقابة المرتبطة بلائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن الأصناف الخاضعة للرقابة من صادرات القذائف وما يتصل بها من أصناف وتكنولوجيات تتسق بشكل أساسي مع مرفق نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف.

55 - والصين، بصفتها عضواً في مجموعة موردي المواد النووية، تشارك بنشاط في الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها المجموعة وتتقيد تقيداً حازماً بفعالية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي ونزاهته وسلطته. ويشترك الوفد الصيني بنشاط في الجلسات العامة للمجموعة، وفي الاجتماعات غير الرسمية لفريقها الاستشاري، وفي اجتماعات فريق الخبراء التقنيين التابع لها، حيث تتعامل بصورة بناءة مع مسألة انضمام الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مجموعة موردي المواد النووية. ودأبت الصين على المشاركة بنشاط منذ عام 2016 في المناقشات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة في إطار موضوع الجوانب التقنية والقانونية والسياسية لانضمام الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى مجموعة موردي المواد النووية، على النحو الذي صدر به تكليف عن المجموعة بكامل هيئتها. وتؤيد الصين استمرار ولاية "الخطوتين" المتمثلة في وضع معايير غير تمييزية لانضمام الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أولاً، قبل النظر في طلبات الانضمام المقدمة من بلدان محددة.

## جيم - الأمن النووي

56 - من أجل بلوغ غاية إيجاد عالم يسوده السلام الدائم والأمن الشامل، تمارس حكومة الصين بنشاط مفهوما عقلايا ومنسقا ومتدرجا للأمن النووي. ومع استمرار الصين في تعزيز بناء قدراتها والتزامها السياسي ومسؤوليتها الوطنية في مجال الأمن القومي، فإنها تواصل بنشاط التعاون الدولي في مجال الأمن القومي وتعمل على إنشاء نظام دولي للأمن النووي يتسم بالعدل والتعاون ويعود بالنفع على الجميع.

57 - وقد انضمت الصين في عام 1989 إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وصدقت على الاتفاقية بصيغتها المعدلة في عام 2008، مما أدى إلى مواصلة تحسين نظامها الوطني للأمن النووي وفقاً لمقتضيات الاتفاقية. وشاركت الصين في صياغة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وتنفيذ بدقة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وتمنع تماماً الكيانات غير الحكومية من الحصول على مواد نووية حساسة. وتدعم الصين بنشاط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز إدارة المصادر المشعة وتشارك بهمة في هذه الجهود، كما تلتزم بمدونة قواعد السلوك الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

58 - وتشدد الصين على مسؤولياتها الوطنية عن الأمن النووي وقد أنشأت نظاماً وطنياً للأمن الوطني يتناسب مع تطوير صناعتها النووية. وتشجع الصين بقوة بناء القدرات في مجال الأمن النووي، بما في ذلك تحسين نظم الحماية المادية للمرافق النووية القديمة، وإجراء حصر للمواد النووية ومعالجة مسائل الأمن النووي التقنية الرئيسية، وتنظيم تدريبات على القتال الفعلي بخصوص الأمن النووي، وتعزيز الإشراف والتفتيش على الأمن النووي، وإنشاء مركز وطني على الإنترنت لمراقبة المواد النووية وأمن المرافق النووية، وإنشاء مركز تكنولوجيا الأمن النووي التابع للدولة. وفي عام 2017، دعيت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى

إجراء استعراض للدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية في الصين، وقدم فريق خبراء دولي تابع للوكالة تقييماً إيجابياً للغاية للنظام التنظيمي الوطني الصيني للأمن النووي والتدابير التقنية للأمن النووي للمرافق النووية. وقد وفرت هذه التدابير ضماناً قوياً لتحسين قدرات الأمن النووي الصينية.

59 - وتشارك الصين بنشاط في عمل فريق الاتصال المعني بالأمن النووي، عاملة بصفقتها البلد الرائد في بناء القدرات والتعاون الإقليميين للفريق، حيث ستواصل أداء دور رائد في تعزيز بناء قدرات الأمن النووي وتعزيز التعاون الدولي في مجال بناء القدرات. والصين، بوصفها شريكاً مؤسساً للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ستعتمد على منابر مثل مركز الامتياز للأمن النووي الكائن في مركز تكنولوجيا الأمن النووي التابع للدولة ومركز التدريب على الكشف عن الإشعاعات التابع للجمارك الصينية لمساعدة البلدان الشريكة على تحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب النووي ومواصلة المشاركة في أعمال المبادرة العالمية.

60 - وتعمل الصين بصورة نشطة على تعزيز التعاون الثنائي في مجال الأمن النووي. ففي أيلول/سبتمبر 2015، أعلن رئيسا الصين والولايات المتحدة إنشاء نظام لإقامة حوار سنوي بشأن الأمن النووي، عقدت في إطاره ثلاثة حوارات في الأعوام 2016 و 2017 و 2018. وفي آذار/مارس 2016، أصدر رئيسا الصين والولايات المتحدة البيان المشترك بين الولايات المتحدة والصين بشأن التعاون في مجال الأمن النووي، الذي تلاه في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حواران ناجحان بشأن مكافحة تهريب المواد النووية. وفي تموز/يوليه 2018، نظّم البلدان معا حلقة دراسية إقليمية عن مكافحة التهريب النووي من أجل بلدان وسط آسيا ومنغوليا في مركز الامتياز الصيني للأمن النووي. كما تستكشف الصين بنشاط إمكانيات إجراء تبادلات وإقامة تعاون مع بلدان أخرى، وأجرت حوارها الأول بشأن الأمن النووي مع الاتحاد الروسي في شباط/فبراير 2018.

61 - وتقدم الصين بنشاط المساعدة التقنية في مجال الأمن النووي إلى البلدان النامية. ومنذ عام 2019، عملت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنشاء مراكز متعاونة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تكنولوجيا الأمن النووي وبناء قدرات مسؤولي الأمن النووي في الخطوط الأمامية في الصين، ووقعت العديد من الصكوك المتعلقة بالتعاون في مجالات مثل الطب الشرعي النووي والأمن النووي للمناسبات العامة الكبيرة. وتطبق الصين مزايا منبر مواردها المحلية في العمل مع الوكالة لتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية سنوية بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع في مجال الأمن النووي، فضلا عن تبادل الإطلاع على أفضل الممارسات في مجال الأمن النووي وتقديم الدعم والمساعدة التقنيين إلى أقصى حدود قدراتها إلى بلدان المنطقة عن طريق التبادلات التقنية وتدريب الموظفين. وعلى مدى عشر سنوات متتالية، أسهمت الصين في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم بناء قدرات الأمن النووي في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتبرعت للوكالة في مناسبات عديدة بمعدات للأمن النووي من تصميمها وتطويرها.

62 - وتفي الصين بنشاط بالتزامها السياسي بالحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، وتدعم البلدان التي تقلل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وفقا لاحتياجاتها الخاصة وعندما تسمح الظروف الاقتصادية والتقنية بذلك. وفي آذار/مارس 2016، أكملت بنجاح تحويل مفاعل ميكرونييا لليورانيوم عالي التخصيب في المعهد الصيني للطاقة الذرية إلى مفاعل يورانيوم منخفض التخصيب. وفي أطر البرامج القطرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتعاون مع غانا ونيجيريا، أكملت الصين تحويل مفاعلات اليورانيوم عالي التخصيب المصغرة في هذين البلدين إلى مفاعلات يورانيوم منخفض التخصيب في آب/أغسطس 2017 وكانون الأول/ديسمبر 2018. وقللت هذه التعديلات التقنية من مخاطر الانتشار

التي تشكلها المفاعلات النووية المصغرة مع تعزيز أمنها، مما أسهم في تحسين تنمية الأنشطة السلمية المنفذة باستخدام الطاقة النووية في هذين البلدين. واستنادا إلى نماذج ناجحة قائمة كهذه، فإن الصين على استعداد لمواصلة مساعدة البلدان الأخرى على القيام بأعمال التحويل إلى مفاعلات يورانيوم منخفض التخصيب.

## دال - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

63 - تعتقد الصين أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية له أهمية كبيرة بالنسبة لتعزيز نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد دأبت الصين على تأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أساس التشاور الطوعي والاتفاقات الطوعية وفقا للأحوال السائدة في مناطقها، وعلى التقيد بالتزامها غير المشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

64 - وقد وقعت الصين وصدقت على البروتوكولات الملحقة بالمعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتي فتح باب التوقيع عليها، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبروتوكول الإضافي الثاني والثالث لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، والبروتوكول الإضافي الأول والثاني لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والبروتوكولات الملحقة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. كما انضمت الصين إلى معاهدة أنتاركتيكا، ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها.

65 - وفي شباط/فبراير 2017، أرسلت الصين وفدا للمشاركة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مؤكدة بذلك من جديد أن الصين ستلتزم بالتزاماتها وتقي بدقة بالتزاماتها ذات الصلة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019 وأيلول/سبتمبر 2021، شاركت الصين كدولة مراقبة في الدورتين العاديتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مؤكدة بذلك من جديد دعم الصين للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وعارضةً سياستها الداعية إلى دعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتمسك بتلك المعاهدة.

66 - وقد دأبت الصين دوما على تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا تأييدا قويا وأتمت في نيسان/أبريل 2015 التصديق على البروتوكولات الملحقة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وإيداع تلك البروتوكولات. والصين على استعداد لتعميق التعاون باستمرار بشأن هذه المسألة مع البلدان المعنية، والقيام بصورة مشتركة بحماية مقاصد وأهداف تلك المعاهدة وبروتوكولاتها، وتعزيز السلام والأمن في منطقة وسط آسيا والعالم.

67 - ولقد أيدت الصين باستمرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، حضرت المؤتمر الخامس للأطراف في معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة

النووية، وأكدت من جديد أنها ستقي، كما هو الحال دائماً، بإخلاص بالتزاماتها بموجب البروتوكول الإضافي لتلك المعاهدة، وستدعم بنشاط قضية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أفريقيا.

68 - وأيدت الصين الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا واضطلعت بدور بناء في التشجيع على التوصل إلى توافق في الآراء بين الرابطة والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن المسائل المتعلقة بالبروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي الوقت الحالي، حلت الصين والرابطة جميع المسائل المتبقية فيما يتعلق بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة. وفي مؤتمر الدول الأطراف الخمسة الذي عقد في بيجين في 30 كانون الثاني/يناير 2019، اتفقت جميع الأطراف على أن تأخذ الصين زمام المبادرة في التواصل مع دول الرابطة بهدف استئناف المشاورات بشأن البروتوكول والتبكير بتوقيعه. وقد قامت الصين بنشاط بالتواصل والتنسيق مع بلدان الرابطة والدول النووية الأخرى لتحقيق هذه الغاية.

69 - وتؤيد الصين إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتتفهم تماما الشواغل المشروعة للبلدان العربية في هذا الصدد. وفي البيئة الحالية، فإن إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط من شأنه أن يفضي إلى منع انتشار تلك الأسلحة، وتهدئة التوترات في الشرق الأوسط، وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد صوتت الصين لصالح المقرر الذي اعتمده الجمعية العامة في عام 2018 ويقضي بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (المقرر 546/73)، وأيدت عقد ذلك المؤتمر بنجاح وإحراز تقدم فيه وبذلت جهوداً إيجابية لتحقيق تلك الغاية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شاركت الصين في المؤتمر الأول المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد افتتح ذلك المؤتمر عملية المناقشات الدولية بشأن إنشاء هذه المنطقة، مع الأهمية الإيجابية لتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في وقت مبكر. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى تصعيد التنسيق الدبلوماسي واتخاذ تدابير واقعية للتوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهي على استعداد لمواصلة تقديم إسهامات إيجابية لتحقيق تلك الغاية.

70 - وتحترم الصين مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، وقد أيدت القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة في دورات سابقة لها. وفي عام 2000، تعهدت الصين والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية معاً بتقديم ضمانات أمنية لمنغوليا بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وفي عام 2012، أعادت الصين والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية تأكيد دعمها لمركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية وضماداتها الأمنية لمنغوليا. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف من أجل الحفاظ على مركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية.

## هاء - الامتثال والمسائل الأخرى ذات الصلة

71 - لقد أوفت الصين دوماً بالتزاماتها ومسؤولياتها الدولية في المجالات المتصلة بعدم الانتشار. وهي تلتزم بالقواعد والقرارات المتعلقة بالامتثال للالتزامات عدم الانتشار التي اعتمدها الكيانات الدولية المعنية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

72 - وتعلق الصين أهمية على دور معاهدة عدم الانتشار كحجر زاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتهيب بالدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. كما تؤيد جهود المجتمع الدولي لتتقيد تدابير التعامل مع الانسحاب من المعاهدة ورفع العتبة المتعلقة بذلك الانسحاب رفعا مناسبا، على أساس التعامل بالشكل المناسب مع الاختلافات.

73 - وتعتقد الصين أن قرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا أن تتعاون في مجال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية يقوض السلام والاستقرار في المنطقة، ويشكل مخاطر شديدة للانتشار النووي، بما يخالف أهداف معاهدة عدم الانتشار ومقاصدها. وتعرب الصين عن قلقها البالغ ومعارضتها الشديدة لهذا القرار. فنظام ضمانات الوكالة الحالي لا يمكن تطبيقه تطبيقا فعالا على مفاعلات الطاقة والمواد النووية ذات الصلة الموجودة على متن الغواصات النووية التي ستنقل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى أستراليا، وبالتالي لا يمكن ضمان عدم تحويل المواد النووية المعنية إلى صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية في أستراليا. ومسألة منح ضمانات لمفاعلات الطاقة والمواد النووية ذات الصلة الموجودة على متن الغواصات النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تؤثر على سلامة معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها، كما تمس مصالح جميع الدول الأعضاء في الوكالة، التي ينبغي أن تناقشها بصورة مشتركة بغية إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف. وتحقيقا لهذه الغاية، تقترح الصين أن تنشئ الوكالة لجنة خاصة، مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الوكالة، لتناقش على وجه التحديد المسائل السياسية والقانونية والتقنية التي ينطوي عليها تطبيق الضمانات على مفاعلات الطاقة والمواد النووية ذات الصلة الموجودة على متن الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأن تقدم تقريرا إلى مجلس محافظي الوكالة والمؤتمر العام. وريثما يعتمد التقرير المقترح أعلاه، ينبغي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا أن تمتنع عن التعاون بشأن الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، كما ينبغي ألا تتفاوض أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع البلدان الثلاثة بشأن ترتيبات الضمانات للتعاون بشأن الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية فيما بين البلدان الثلاثة.

## واو - المساهمات الأخرى في عدم الانتشار

74 - دأبت الصين منذ البداية على معالجة مسائل عدم الانتشار بدرجة عالية من المسؤولية، وشاركت بنشاط في التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار، وبذلت جهودا إيجابية لتشجيع تسوية المسائل النووية في المناطق المعنية. وهي تدعو إلى ضرورة تخلي جميع البلدان عن التفكير القائم على تحقيق مكسب على حساب خسارة الطرف الآخر والحرب الباردة، واحترام الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان احتراماً كاملاً، واستئصال الأسباب الجذرية لانتشار الأسلحة النووية. وينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بحماية سلطة وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، والتخلي عن التعجل وزدواجية المعايير، والتصدي سلمياً، بالوسائل السياسية والدبلوماسية، لشواغل انتشار الأسلحة النووية في إطار أحكام للقانون الدولي القائمة.

75 - وفيما يتعلق بالمسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية، أصرت الصين دائما على ضرورة إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية، والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وعلى ضرورة حل المسألة النووية عن طريق الحوار والتشاور. ومع الجهود المشتركة للصين وجميع الأطراف المعنية، ظلت الحالة في شبه الجزيرة مستقرة عموما في السنوات الأخيرة، ولا تزال على المسار الصحيح للتوصل إلى حل سياسي. وفي الوقت نفسه، كانت النقطة الشائكة الرئيسية للمأزق الذي طال أمده في مفاوضات السلام في

شبه الجزيرة هي أن الشواغل المشروعة والمعقولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتل الاهتمام والاستجابة الواجبين. وفي ظل الظروف الجديدة، تأمل الصين أن تتوخى جميع الأطراف المعنية الحذر في أقوالها وأفعالها، وأن تفعل المزيد للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، وأن تهيئ الظروف لبناء الثقة المتبادلة واستئناف الحوار، وأن تستكشف سبلا فعالة لمعالجة شواغل جميع الأطراف بطريقة متوازنة وفقا لمفهوم "المسار المزدوج" ومبدأ النهج التدريجي والمتزامن. وسوف تبذل الصين، كما هو الحال دائما، جهودا متواصلة لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في شبه الجزيرة الكورية.

76 - وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، تلتزم الصين منذ البداية بتشجيع الحوار والتفاوض، والتماس الحلول التي تقضي إلى النظام الدولي لعدم الانتشار وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتوصلت الصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق مع إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية، وذلك في فيينا في تموز/ يوليو 2015. وحضر الرئيس شي جينبينغ اجتماعا لقادة الدول الست بشأن المسألة النووية الإيرانية في واشنطن في عام 2016 ولخص بعمق الإلهام الذي قدم للمجتمع الدولي بإبرام الاتفاق النووي الإيراني. وقد شاركت الصين بعمق في عملية تنفيذ الاتفاق الشامل، بما في ذلك أخذ زمام المبادرة في تعزيز التقدم الباهر لمشروع تحويل مفاعل أراك للماء الثقيل. وتؤيد الصين بنشاط تمسك الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمبادئ الموضوعية والنزاهة والحياد في الوقت الذي تقوم فيه بالإشراف والتحقق بدقة في إيران على أساس ولايتها، وساهمت بما مجموعه 12,7 مليون يوان في الأنشطة ذات الصلة للوكالة. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق الشامل في عام 2018، حثت الصين جميع الأطراف بنشاط على العمل معا للحفاظ على الاتفاق الشامل وتنفيذه مع وضع الحالة العامة والمدى الطويل نصب الأعين. وحضر عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية وانغ يي أربعة مؤتمرات عُقدت بالحضور الشخصي أو فيديو لوزراء الخارجية بشأن المسألة النووية الإيرانية في تموز/ يوليو وأيلول/سبتمبر 2018 وأيلول/سبتمبر 2019 وكانون الأول/ديسمبر 2020، حيث طرح سلسلة من الأفكار بشأن الحفاظ على الاتفاق الشامل وتنفيذه، وأكد على ضرورة التزام جميع الأطراف بالمبدأ الأساسي المتمثل في دعم التعددية، والالتزام الرسمي بالوفاء بالاتفاق الشامل، والحل الصحيح للخلافات من خلال التشاور، والاتجاه الأساسي لتعزيز السلام الإقليمي. ومنذ نيسان/أبريل 2021، انخرطت أطراف الاتفاق الشامل والولايات المتحدة في مفاوضات مكثفة في فيينا بشأن استئناف امتثال الولايات المتحدة وإيران للاتفاق الشامل، حيث لعبت الصين دورا بناء من خلال الدعوة بنشاط إلى السلام وتعزيز المفاوضات. ويعني التمسك بالاتفاق الشامل التمسك بالتعددية وسلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القانون الدولي. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى أن تكون لديها ثقة راسخة، وأن تبدي عزمًا سياسيًا، وأن تشجع بمرونة وبرagamاتية استئناف مفاوضات الامتثال، وأن تضغط من أجل العودة المبكرة للاتفاق الشامل إلى المسار الصحيح. وستواصل الصين العمل بطريقة موضوعية وعادلة ومسؤولة على دعم الاتفاق الشامل وتنفيذه وتعزيز عملية التسوية السياسية والدبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية مع حماية حقوقها ومصالحها المشروعة بصورة حازمة.

### ثالثا - التدابير الوطنية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

77 - تؤيد الصين حق جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتعتقد أنه لا ينبغي استخدام عدم الانتشار كذريعة لتقييد هذا الحق لجميع البلدان. وتقدر الصين الدور

الذي تؤديه الطاقة النووية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجع البحوث التكنولوجية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتطبيقها على التنمية الصناعية، وتشارك بنشاط في التعاون الدولي في مجال النهوض بالتنمية العالمية للطاقة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتدعم ذلك التعاون بهمة، وتفي بالتزاماتها الدولية في هذا الخصوص.

## ألف - تشجيع استخدام الطاقة في الأغراض السلمية

78 - تلتزم الصين ببناء بلد جميل يسوده الوئام وتشجع الدور النشط الذي تؤديه الطاقة النووية في بناء صين جميلة. وعلى مدى أكثر من نصف قرن، تعمل الصين على تطوير نظام للصناعة النووية يتوافق مع ظروفها الوطنية، مما يتيح الاستخدام الواسع للطاقة النووية في مجالات الطاقة والطب والصناعة والسلامة العامة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

79 - وتؤدي الطاقة النووية، بوصفها مصدرا نظيفا وأخضر ومنخفض الكربون، دورا هاما في الجهود التي تبذلها الصين لبناء نظام طاقة نظيفة وفعالة، والتصدي لتحديات تغير المناخ، وتحقيق هدف تحقيق ذروة الحياض الكربوني. وتدعو الصين إلى التطوير النشط والمنظم للطاقة النووية، استنادا إلى ضمان الأمان. وحتى نهاية آب/أغسطس 2021، كانت هناك 51 وحدة طاقة نووية تعمل تجاريا في البر الصيني الرئيسي، بقدرة تشغيلية مركبة تبلغ 53 مليون كيلوواط، و 21 وحدة طاقة نووية قيد الإنشاء، بقدرة مركبة تبلغ 21 مليون كيلوواط. وتقوم الصين حاليا ببناء الطاقة النووية على نطاق أوسع وتطويرها بسرعة أعلى من أي بلد آخر. كما أنها أول بلد يحقق التشغيل التجاري لوحدات الطاقة النووية من الجيل الثالث على نطاق كبير، فتؤدي بذلك دورا هاما في الانتعاش العالمي للطاقة النووية.

80 - والصين ملتزمة بمسار "الدورة المغلقة" لتطوير الوقود النووي، وأنشأت أساسا نظاما كاملا لدورة الوقود النووي؛ وتكفي إمداداتها من الوقود النووي لتلبية احتياجات محطات الطاقة النووية التي تعمل بالفعل. وقد اكتمل بناء ثلاثة مواقع للتخلص من النفايات المشعة المتوسطة والمنخفضة المستوى، ويجري العمل على إنشاء مرافق للتخلص الجيولوجي العميق من النفايات المشعة العالية المستوى.

81 - وقد تراكمت لدى الصين ثروة من الخبرة والتكنولوجيا في مجال تصميم محطات الطاقة النووية وتشبيدها وتشغيلها، وهي تعمل بنشاط على تطوير وتطبيق تكنولوجيات أكثر أمانا وتطورا في مجال الطاقة النووية على ذلك الأساس. وقد تم بنجاح ربط مفاعل من نوع "هوالونغ-1"، وهو أول مفاعل ذاتي التشغيل خاص بتكنولوجيا الطاقة النووية من الجيل الثالث في الصين أو الخارج، بالشبكة لتوليد الطاقة. وفي عام 2017، أنشأت الصين فريقا عاملا خاصا معنيا بهوالونغ-1 في إطار برنامج تقييم التصميم متعدد الجنسيات الذي تنظمه وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتبادل الخبرات ذات الصلة بين الأقران الدوليين. كما حقق أول مشروع إرشادي للمفاعل المبرد بالغاز والمرتفع الحرارة في العالم ذي خصائص الجيل الرابع من نظام الطاقة النووية المتقدمة أهمية حاسمة وسيتم ربطه قريبا بالشبكة. وقد اكتمل التحقق العملي من مفاعل تسخين منخفض الحرارة من نوع المسبح، وتجري بنشاط أعمال البحث والتطوير بشأن مفاعل تجريبي لهندسة الانصهار، ويتقدم بسلاسة بناء مشروع إرشادي لمفاعلات سريعة.

82 - وتعمل الصين بنشاط على تطوير وتطبيق التكنولوجيا النووية ووضع نظاما صناعيا مكملا نسيبا، تبلغ قيمة ناتجه السنوي أكثر من 300 بليون يوان ويبلغ معدل نموه السنوي 20 في المائة تقريبا.

وقد أصبحت التكنولوجيا النووية تستخدم على نطاق واسع في مجالات الصناعة، والزراعة، والطب، وحماية البيئة، والصحة العامة، والسلامة العامة وغيرها من المجالات. وفي مجال الزراعة وسلامة الأغذية، تشكل الأنواع النباتية المتحولة التي يزرعها العلماء الصينيون ما يقرب من ربع المجموع العالمي، ويخضع ما يقرب من 200 000 طن من المنتجات الزراعية للتجهيز الإشعاعي في الصين. وأصبحت العلوم والتكنولوجيا النووية وسيلة هامة لإحداث تحوّل وثورة في الزراعة التقليدية والنهوض بتحديث الزراعة. وفي مجال الحياة والصحة، اشتركت الهيئة الصينية للطاقة الذرية ووزارة العلوم والتكنولوجيا وسبع إدارات حكومية أخرى في إصدار خطة التنمية المتوسطة والطويلة الأجل للنظائر الطبية (2021-2035) للتجديد بأعمال البحث والتطوير الخاصة بتكنولوجيا النظائر الطبية الأساسية الرئيسية. وتستخدم المسرعات الخطية الطبية على نطاق واسع في الصين، حيث يُستخدم حالياً ما يقرب من 2 000 وحدة، وتتطور بسرعة أساليب التصوير الخاصة بالطب النووي. وفي مجال السلامة العامة، أصبحت تكنولوجيا الكشف تستخدم على نطاق واسع لعمليات التفيتش على سلامة ما يُسحقن جواً وبالسكك الحديدية وبحراً وعلى الطرق السريعة. ومنذ تشي مرض الفيروس التاجي (كوفيد-19) في عام 2020، استخدمت الصين التكنولوجيا النووية لتعقيم معدات الحماية الطبية، والتخلص من المياه المستعملة والنفايات الطبية، وتطهير مواد التعبئة والتغليف الخارجية للمواد الغذائية ذات السلسلة الباردة ضد الفيروسات، وتوفير حلول خضراء وصديقة للبيئة وفعالة للوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

83 - وتقدر الصين تبادل خبرتها مع البلدان العاملة على تطوير الطاقة النووية، في إطار مبدأ عدم الانتشار النووي. وقد وقعت اتفاقات حكومية دولية بشأن التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع أكثر من ثلاثين بلداً، وأجرت مع تلك البلدان تبادلات وتعاوناً باستفاضة على هذا الأساس، وشمل ذلك زيارات الموظفين، وواردات المعدات والتكنولوجيا، والتبادلات الاقتصادية والتجارية، مما يحقق فوائد متبادلة ونتائج تعود بالنفع على الجميع.

84 - وتدعم الحكومة الصينية بنشاط أشكال التعاون والتبادل المتعددة الأطراف للنهوض بتطوير التكنولوجيا النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والصين عضو في المنتدى الدولي للجيل الرابع المعني بنظم الطاقة النووية والمنظمة الدولية للطاقة الانصهارية التابعة لمشروع المفاعل التجريبي النووي الحراري الدولي، وقد وقعت "إعلاناً مشتركاً بشأن التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية" مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتشارك بنشاط في نظم للتعاون الإقليمي مثل منتدى التعاون النووي في آسيا.

85 - وقد وفرت الصين بنشاط منبرا لتبادل التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية وعقدت العديد من المؤتمرات الدولية بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومنذ عام 2015، استضافت بنجاح منتدى عالمياً بشأن تطوير الطاقة النووية، والمؤتمر العالمي للمرأة في مجال الطاقة النووية، والمؤتمر الدولي للهندسة النووية، والمؤتمر الدولي لتشغيل وصيانة محطات الطاقة النووية، وتنظم وتستضيف العديد من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والاجتماعات التقنية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل عام.

86 - وقدمت الصين مشروع قرار بشأن "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي"، شارك في تقديمه ستة وعشرون بلداً، إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال دورتها السادسة والسبعين. وقد اعتمد القرار في نهاية الأمر بتصويت خمسة وسبعين بلداً لصالحه، وهو يؤكد من جديد توافق آراء المجتمع الدولي بشأن عدم الانتشار ويشدد على أهمية التمسك بحق جميع البلدان في الاستخدامات السلمية، ولا سيما أهمية الاستخدامات السلمية لتنمية البلدان النامية وضرورة التبادل والتعاون الدوليين في

هذا الصدد، بما في ذلك بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبموجب القرار، تقرر إدراج مسألة تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن الدولي للاستخدامات السلمية في جدول أعمال الجمعية العامة، وطُلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يلتمس آراء جميع الدول الأعضاء بشأن المسائل المعنية وأن يقدم تقريراً إلى الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

## باء - المساعدة التقنية المقدمة لدول أعضاء أخرى عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية

87 - تؤيد الصين أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشارك فيها بنشاط في إطار النظام الأساسي لتلك الوكالة، وقد وسعت نطاق دعمها ومساعدتها التقنية إلى البلدان النامية الأخرى من خلال قنوات التعاون التقني الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحتى أيلول/سبتمبر 2021، كانت الصين قد ساهمت بمبلغ إجمالي قدره 80,24 مليون دولار لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة لذلك الغرض، وتلقت أكثر من 4 000 زيارة قام بها باحثون من بلدان أخرى من أجل البحث العلمي والتدريب في الصين، وأرسلت خبراء لتقديم الخدمات في بلدان نامية في أكثر من 3 000 حالة.

88 - وأصبحت الصين نفسها ثاني أكبر مانح لصندوق التعاون التقني، بحيث ساهمت بمبلغ قدره 10,35 ملايين يورو، أي بنسبة قدرها 11,55 في المائة، في الصندوق في عام 2021. كما تظطلع بدور نشط في تبادلات العلوم والتكنولوجيا النووية والتعاون بشأنها في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للبحث والتطوير والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية، وتقدم مساهمة سنوية قدرها 110 000 دولار أمريكي لدعم مشاريع التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في مجال تطبيقات التكنولوجيا النووية. وتدعم الصين بنشاط أيضاً مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتجديد مختبرات التطبيقات النووية، حيث تقدم مساهمة تراكمية خارجة عن الميزانية قدرها مليوناً يورو، إلى جانب قطعة من معدات التشعيع تبلغ قيمتها 2,5 مليون دولار أمريكي، من أجل البنية التحتية المختبرية وتجديد المعدات والخدمات التقنية لمساعدة الدول الأعضاء النامية على رفع مستوى تطبيقاتها وقدراتها في مجال التكنولوجيا النووية. وقد استجابت الصين بشكل إيجابي لمبادرة التعاون التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استخدام التكنولوجيات النووية والمستمدة من الأسلحة النووية لتقديم المساعدة للبلدان النامية في مكافحة فيروس كوفيد-19 عن طريق التبرع للبلدان المتضررة بشدة من الوباء بمعدات ومواد اختبار تقرب قيمتها من مليوني دولار أمريكي وذلك من خلال هيكل ثلاثي يضم الصين والوكالة والبلدان المتلقية.

89 - وإذ تعمل الصين باستمرار على تعميق تعاونها مع الوكالة، فإنها أنشأت منصات محلية مثل مركز تدريب دولي بشأن بناء محطات الطاقة النووية، ومركز لبناء القدرات للتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية، ومراكز تعاونية للتخلص الجيولوجي من النفايات المشعة العالية المستوى، والهندسة الزراعية النووية، وتعقيم الحشرات من خلال التكنولوجيا النووية، وإنتاج واستخدام العقاقير والنظائر المشعة. والصين على استعداد لتفعيل دور هذه المنصات بالكامل وتقديم مجموعة كاملة من الدعم للاستخدام السلمي للطاقة النووية وتطويرها سلمياً في البلدان الصاعدة والنامية من خلال التعاون بخصوص البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا، وتبادل الخبرات، وتدريب الموظفين.

90 - والصين، بوصفها أكبر بلد نام في العالم، تعلق أهمية كبيرة على التعاون مع البلدان النامية الأخرى وهي ملتزمة بتقديم المساعدة في حدود قدراتها إلى البلدان الأخرى الصاعدة في مجال الطاقة النووية والبلدان المهتمة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد وضعت الحكومة الصينية برنامجاً لمنح الطاقة

النووية لاستخدام طلاب الماجستير والدكتوراه في الهندسة والتكنولوجيا النوويتين من بلدان نامية أخرى كل عام، مما يعزز بنشاط تنمية المواهب من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية في بلدان أخرى.

## جيم - الأمان النووي والمسؤولية النووية المدنية

91 - دأبت الصين على التقيد بمبدأ "السلامة أولاً، والجودة أولاً" في تطويرها للطاقة النووية، واعتمدت تدابير أمان صارمة وفعالة، ووضعت نظاماً متيناً وفعالة للقوانين واللوائح المتعلقة بالأمان النووي، والإشراف، والاستجابة لحالات الطوارئ، وعززت إنشاء البنى التحتية. وقد احتفظت بسجل جيد في مجال الأمان النووي على المدى الطويل؛ وتصنف مؤشراتها لأمان الطاقة النووية بين الأفضل في العالم، ويتحسن باستمرار مستوى أمان التكنولوجيا النووية المستخدمة في الصين، كما أن الصحة العامة والسلامة البيئية مضمونتان تماماً. وفي أيلول/سبتمبر 2016، أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييماً شاملاً على سبيل المتابعة للإشراف الصيني على الأمان النووي والإشعاعي، ووجدت أن رئيس الدولة الصيني يعلق أهمية كبيرة على الأمان النووي وتعهّد سياسياً به، وأن الإدارة الوطنية للسلامة النووية التابعة لوزارة الإيكولوجيا والبيئة الصينية هي هيئة تنظيمية فعالة وموثوقة للأمان النووي والإشعاعي.

92 - وقد أنشأت الصين نظاماً منهجياً شاملاً للوائح ومعايير الأمان النووي. وأصدرت حتى الآن ونفذت قانون جمهورية الصين الشعبية للأمان النووي، لمنع التلوث الإشعاعي ومكافحته، ولوائح جمهورية الصين الشعبية بشأن الإشراف على معدات الأمان النووي المدنية وإدارتها، ولوائح جمهورية الصين الشعبية بشأن الإشراف على أمان المرافق النووية المدنية وإدارتها. وعلاوة على ذلك، تسعى الصين بنشاط إلى صياغة قانون للطاقة الذرية.

93 - وقد دأبت الصين على إيلاء أهمية لإدارة الطوارئ النووية. وأصدرت لوائح وقواعد إدارية مثل اللوائح المتعلقة بإدارة حالات الطوارئ في الحوادث النووية في محطات الطاقة النووية، والخطة الوطنية للطوارئ النووية، وأحكام إجراء تدريبات الاستجابة الطارئة للحوادث النووية في محطات الطاقة النووية، وأصدرت نسخة منقحة من الخطة الوطنية للطوارئ النووية في حزيران/يونيه 2013. وفي الوقت الحاضر، أنشأت الصين مركزاً مهنيًا للدعم التقني لحالات الطوارئ النووية وفرق إنقاذ مهني على المستوى الوطني لحالات الطوارئ النووية.

94 - وتأخذ الحكومة الصينية إدارة النفايات المشعة على محمل الجد. وقد أصدرت صكوكاً قانونية مثل لائحة الإدارة الآمنة للنفايات المشعة، وهي تعمل باستمرار على تحسين التصميم الرفيع المستوى والإطار القانوني العام. وتتبنى الحكومة الصينية مفهوماً جديداً للتطوير الآمن، كما أنها تعزز باستمرار إدارة النفايات المشعة. وفي الوقت الذي تكفل فيه التشغيل الآمن والمستقر لمواقع التخلص من النفايات المشعة الموجودة على المستويين المنخفض والمتوسط، فإنها تعمل أيضاً بنشاط على تشجيع اختيار وبناء مواقع جديدة للتخلص من تلك النفايات. وقد بدأ رسمياً في حزيران/يونيه 2021 بناء أول مشروع مختبر تحت الأرض في الصين للتخلص الجيولوجي من النفايات المشعة عالية المستوى. ويخضع الأمان العام للنفايات المشعة في الصين للرقابة، مما يكفل الصحة العامة، والسلامة البيئية، والتنمية المستدامة للصناعة النووية.

95 - وتؤكد الصين على تحسين الفهم العلمي للطاقة النووية. وتقوم حكومة الصين والمؤسسات التجارية الصينية بنشاط بنشر المعلومات عن أمان الطاقة النووية، والسياسات واللوائح المتعلقة بحالات الطوارئ النووية، والمعارف الأساسية للعلوم والتكنولوجيا النووية، وتعزز ثقة الجمهور في أمان الطاقة النووية. ويتم

الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بقدر أكبر من الانفتاح والشفافية بوسائل من قبيل المؤتمرات الصحفية، ومنصات نشر معلومات الأمان النووي، وتقارير المؤسسات عن الاستدامة البيئية، والكتب البيضاء المتعلقة بالأمان والتطوير، والدعوات العامة المؤسسية. وقد أوجز كتاب أبيض بعنوان "الأمان النووي في الصين"، صدر في عام 2019، إجازا شاملا التقدم المحرز في تطوير الأمان النووي الصيني، وحدد المبادئ الأساسية والمقترحات السياساتية الخاصة به، وأطلع على مفاهيم وممارسات تنظيم الأمان النووي، وأوضح التصميم الصيني على دفع عملية حوكمة الأمان النووي العالمي والإجراءات التي تتخذها لتحقيق هذه الغاية.

96 - وتسعى الصين باستمرار إلى تعزيز إنشاء نظام مؤسسي للتعويض عن الأضرار النووية. وللمرة الأولى ينص بوضوح قانون الأمان النووي المنفذ حديثا على تعويضات قانونية عن الأضرار النووية ويعكس بالكامل فلسفة الحوكمة الموجهة نحو الناس التي تنتهجها حكومة الصين والأهمية التي تعلقها على مسألة المسؤولية عن الأضرار النووية.

97 - وتعتقد الصين أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ينبغي أن يخدم بناء مجتمع حياة للبشر والطبيعة، دون التضحية بالبيئة الطبيعية أو بصحة الإنسان. وكان حادث محطة فوكوشيما للطاقة النووية في اليابان أحد أخطر الحوادث النووية في تاريخ البشرية. وسيؤثر التخلص من المياه الملوثة في ذلك الحادث على البيئة الإيكولوجية البحرية العالمية وصحة الناس في جميع أنحاء العالم. وعندما أعلنت الحكومة اليابانية من جانب واحد قرارها بتصريف المياه الملوثة نوويا من فوكوشيما إلى المحيط في نيسان/أبريل 2021، عارضت الصين بشدة ذلك القرار لأن الحكومة اليابانية، باتخاذها هذا القرار، لم تستنفد الوسائل المتاحة للتخلص الآمن، ولم تكشف تماما عن المعلومات ذات الصلة، ولم تتشاور مع البلدان المجاورة وغيرها من أصحاب المصلحة، ولم تقدم ترتيبات يمكن رصدها والتحقق منها بفعالية. وتتوقع الصين أن تضطلع فرقة العمل التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدورها الصحيح في التقييم والرصد والتحقق قبل التخلص من المياه الملوثة في فوكوشيما وأثناءه وبعده، وذلك لضمان أن يتم التخلص منها بأمان مطلق. وتحت الصين اليابان على الاستجابة بجدية لنداءات جيرانها والمجتمع الدولي، وإلغاء قرارها الخاطئ بتصريف المياه الملوثة نوويا في البحر، والامتناع عن البدء في هذا التصريف غير المأذون به للمياه الملوثة نوويا دون التشاور الكامل والتوصل إلى توافق آراء مع أصحاب المصلحة والوكالات الدولية ذات الصلة.